



أهمية ودور الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية مع الإشارة إلى حالة الجزائر *Importance and role of economic diplomacy in development with reference to the case of algeria*

جلطي غالم

برحو نادية*

مخبر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي
MECAS، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
g_djaltilm13@yahoo.fr

مخبر إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي
MECAS، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
nadia.berrahou@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/08/02

تاريخ الإرسال: 2023/06/01

ملخص:

إن التنمية الاقتصادية تعتبر الهدف الأساسي لكافة دول العالم لذلك تسعى إلى تحقيقها عبر عدة سياسات اقتصادية وطنية بهدف تحسين المستوى المعيشي لشعبها فبعضها داخلي والبعض الآخر في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك من خلال محاولتها الحصول على قروض من مؤسسات دولية أو جذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على مساعدات تنمية أو عقد اتفاقيات و السعي للدخول في المنظمات دولية وكل ذلك يتحقق من خلال ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية، و بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى أن للدبلوماسية الاقتصادية دورا في التنمية الاقتصادية لا يمكن قياس أثره كميا أو من خلال مؤشرات محددة لكن يمكن الاستدلال عليه من خلال حالات دولية أخرى، والعمل على تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الأبحاث في شتى الميادين سواء في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وكذلك قطاع الملكية الفكرية.

الكلمات المفتاحية: تنمية اقتصادية، دبلوماسية، دبلوماسية اقتصادية، علاقات اقتصادية، علاقات دولية.

Abstract:

Economic development is considered as the primary goal for all countries of the world, so it seeks to achieve it through several national economic policies with the aim of improving the standard of living for its people. Some of them are internal and others within the framework of international economic relations, through their attempt to obtain loans from international institutions, attract foreign investments, obtain development aid, or conclude agreements and seek to enter into international organizations, and all of this is achieved through what is called economic diplomacy. And based on the descriptive analytical approach, the study concluded that economic diplomacy has a role in economic development. Its impact cannot be measured quantitatively or through specific indicators, but it can be inferred from other international cases, and work to develop economic sectors through increased research in various fields, whether in the fields of industry, agriculture and services as well as the intellectual property sector.

Key Words: economic development, diplomacy, economic diplomacy, economic relations, international relations.

JEL Classification : O19

*مرسل المقال: برحو نادية (nadia.berrahou@univ-tlemcen.dz)



المقدمة:

حسب المؤرخين الدبلوماسيين، فالدبلوماسية تعود الى عهود تكون الجماعات البشرية الأولى، انطلاقاً من كونها سلوكاً اجتماعياً تخضع في تطورها لتطورات الجماعات وتحولها الى شعوب ثم الى أمم لينتهي بها الامر الى قيام الدول بشكلها الحديث وكذلك التنظيمات الدولية المعاصرة، ونشأة الدبلوماسية كوسيلة للتواصل والتفاهم بين الجماعات البشرية المتجاورة في العصور القديمة، ومن ثم تطورت الى نظام لإقامة علاقات ودية متبادلة بين السلطات السياسية، ومنذ قيام المجتمعات الإنسانية وتشابك مصالحها سارت نحو التطور والارتقاء، فشعرت بالحاجة الى انتهاج حسن العلاقة مع بعضها البعض ما أدى الى نشوء الأسلوب الدبلوماسي كسلوك اجتماعي بفعل الحاجة الى التفاهم والتعاون وتبادل المنفعة بهدف الاستقرار والسلم والحماية والأمن.

تعرف العلاقات الدبلوماسية بأنها علاقات منظمة بين الدول وهي فن إدارة شؤون الدولة وفن تنفيذ سياسة الدولة الخارجية وهنا تبرز أهمية العلاقات الدبلوماسية بين الدول لتنظيم العلاقات فيما بينها على أسس تؤمن مصالحها، وتعني الدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في إطار العلاقات الدولية، ومع انتشار شبكة العلاقات الدولية وتطور العمل الدبلوماسي واتحاد أنماط متعددة، تطورت الدبلوماسية لتصبح لا نظاماً للتواصل السياسي الخارجي بين الدول فحسب بل أيضاً نسقاً من الممارسة والسلوك يستهدف تنظيم المصالح المشتركة بينهما سواء أكانت اقتصادية أم ثقافية أم علمية.

ولا تقتصر الدبلوماسية على ذلك النوع التقليدي المتمثل في شخصية السفير او في نشاط البعثة الدبلوماسية بل توسعت واخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة وظلت تشمل البعثات والقنصليات والممثلات الدبلوماسية الجماعية، وكذلك دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز العلاقات الدولية وتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول من خلال المحادثات حول مختلف المواضيع التي تهم الدول المشاركة في تلك المؤتمرات والمنظمات الدولية.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا معالجة الموضوع بطرح الإشكالية التالية: ما دور وأهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق التنمية؟

فرضية البحث:

-الدبلوماسية الاقتصادية تخفي مطالب سياسية تغطي غالباً على المصالح الاقتصادية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحقيق عدة أهداف من بينها:

-التعرف على العلاقات الدولية وكذا الدبلوماسية الاقتصادية.

- توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية

-التعرف على دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في التنمية الاقتصادية.



أهمية الدراسة: إن معظم دول العالم تهتم بالدبلوماسية الاقتصادية في توطيد العلاقات الخارجية خاصة في المجال الاقتصادي وتبرز أهمية الدراسة في عدة نقاط أساسية أهمها:

- التعرف على الدبلوماسية الاقتصادية من جانب الأطراف القوية ومن جانب الأطراف الضعيفة.
- توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.
- التعرف على دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في التنمية الاقتصادية.
- المساهمة في زيادة الأبحاث والدراسات حول الموضوع على الرغم من الأثر الذي تتركه الدبلوماسية الاقتصادية في عملية التنمية.
- يمكن القول ان الدبلوماسية الاقتصادية تبقى أداة ووسيلة أساسية في عملية التنمية وانعكاسها يبقى كبيرا على أداء الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث: للإجابة على إشكالية بحثنا، وإثبات صحة الفرضيات، تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

- دراسة (أحمد، 2015)، بعنوان: **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية سوريا أمودجا**، تطرق الباحث في دراسته الى التركيز على التنمية الاقتصادية في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يمكن ان توفر الترتيبات الدبلوماسية امتيازات ملائمة لدعم التنمية الاقتصادية وطنيا وذلك من خلال جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على قروض ميسرة الشروط فضلا عن مساعدات إنمائية وقد أوصى الباحث مع الوضع الصعب الذي تعيشه سوريا الآن وحاجتها الملحة لإعادة الإعمار واسترداد الثقة في اقتصادها وأوصى كذلك بضرورة تبني نموذج اقتصادي يراعي الخصوصيات السورية يعتمد على إرساء إطار مؤسسي فعال للدبلوماسية الاقتصادية والأخذ في الحسبان الدور التنموي لوسائل الإعلام لتحقيق شراكة مع العالم.

- دراسة (boer, 2014) بعنوان: **Economic Diplomacy, Product Characteristics And The Level Of Development**

قام الباحثان بدراسة تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على تصدير السلع وعلى بلدان متفاوتة في مستويات التنمية وذلك بالاعتماد على النموذج القياسي، حيث أظهرت نتائج الدراسة الفعالية البالغة للدبلوماسية الاقتصادية لتحفيز التجارة البينية والتجارة على السلع المعقدة لهذا أوصى الباحثان باعتبار الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتمكين المنتج الوطني الأكثر تعقيدا من دخول الأسواق العالمية كذا الالتزام بالشرف والابتعاد عن الابتزاز فب مزاوله النشاط الدبلوماسي للترويج للشركات المحلية من أجل الاستثمار في البلدان الأقل نمو.

- دراسة (مریم، 2018) بعنوان: **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية**، حيث توصلت في دراستها الى ان اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوروي والجزائر لم يحقق الأهداف المسطرة والمتعلقة بالأساس بترقية الصادرات خارج المحروقات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب الشروط التقنية



والتنظيمية الكثيرة التي يفرضها الجانب الأوروبي على المؤسسات الجزائرية مما صعب على هذه الأخيرة الولوج الى الأسواق الأوروبية، وحسب الباحثة يجب ان يتمتع المفاوض الجزائري بقدرات ذهنية وعلمية عالية من أجل نجاح العمل الدبلوماسي بما يخدم التنمية الاقتصادية للجزائر.

- دراسة (خالي، 2018) بعنوان: **دروس التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي**، قامت الباحثة للتطرق التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية للفترة 2011-2016 متبعة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المقارنة لمختلف البيانات الاقتصادية، توصلت ان أندونيسيا توظف الدبلوماسية الاقتصادية توظيفاً كاملاً، وانعكس بالإيجاب على تنوع اقتصادها، فانتقلت من دولة مصدرة للمواد الأولية الى دولة أكثر تنوعاً ومناعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

- دراسة (الدين، 2021) بعنوان: **نموذج عمل مقترح لتعزيز دور "الدبلوماسية الاقتصادية" في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات**، عالجت هذه الدراسة دور الدبلوماسية الاقتصادية كدعائم الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات، واستعرضت نموذج عمل مقترح لذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية: الأول تعريف الدبلوماسية الاقتصادية والثاني إبراز أهم ملامح نموذج العمل المقترح للدبلوماسية الاقتصادية لدعم التصدير خارج المحروقات والثالث تمثل في أهم آليات تعزيز نموذج العمل وتقييم أدائه، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هنالك علاقة قوية وطردية بين رفع أداء الدبلوماسية الاقتصادية وتنوع الإنتاج ودعم التصدير خارج المحروقات خاصة بالنسبة للجزائر.

- دراسة (عينوش، 2021) بعنوان: **الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: قراءة في المقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا**، عالج هذا المقال دراسة وصفية تحليلية الأدوار التي يمكن أن تساهم الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في تفعيل مضامين الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في القارة الإفريقية وأكد الباحث من خلال نتائجه المستخلصة على دورين مهمين يمكن للوكالة أن تلعبهما في هذا الصدد: الأول الاستثمار في مقدرات القوة الناعمة للجزائر في إفريقيا عبر تقديم المساعدات المختلفة بما يتوافق بإمكانيات الدولة الأمر الذي يعتبر عامل جذب وقبول للاستثمارات الجزائرية والثاني: تجسد الذكاء الاقتصادي القائم على جمع وتوفير المعلومات الاقتصادية التي تعطي ميزة تنافسية للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين عند الولوج للسوق الإفريقية.

- دراسة (عياط، 2018) بعنوان: **الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية**، سلط الباحثان الضوء على المفاهيم المتعلقة بالذكاء الاقتصادي، الیقظة والدبلوماسية الاقتصادية وتم توضيح العلاقة ما بين الذكاء الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية، وكيف يمكن اعتبارها وسيلة فعالة لإنجاح العمل الدبلوماسي ومن وجهة نظر الاقتصاد. الذكاء الاقتصادي هو ضرورة ملحة لإنجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

- دراسة (السلام، 2019) بعنوان: **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي و العولمة الاقتصادية**، عالج هذا المقال دراسة وصفية تحليلية حيث وضحا الباحثان أن الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة وبالتالي الذكاء الاقتصادي مرتبط ارتباطاً وطيداً بالعمل الدبلوماسي الذي عرفته البشرية خلال العصر الحالي والوضع الدولي الراهن الذي فرضته جملة المتغيرات خاصة تلك التي عرفتها العلاقات الدولية الاقتصادية تزامناً مع انهيار الاتحاد



السوفياتي، كما هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير كل من الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية على طبيعة العمل الدبلوماسي الاقتصادي وما نتج عنه من تغيرات في سلوك الدبلوماسي وما هي الوظائف الجديدة في ظل البيئة الاقتصادية في الوقت الراهن.

I. أهمية العلاقات الدولية:

أصبح في الوقت الراهن أهمية كبرى للعلاقات الدولية، فان المصير الإنساني قد أصبح يتوقف على حسن العلاقات بين الدول معناه أن العلاقات الدولية كل رابطة تقوم بين دولة ودولة تعملان على انفراد أو بين دول منخرطة في منظمات دولية، أو بين دول ومنظمات دولية أو بين منظمات ومنظمات، أو بين أفراد أو هيئات أو جمعيات أو شركات تنتمي الى جنسيات مختلفة.

وتعني العلاقات الدولية بالمعنى الضيق، العلاقات التي تنشأ بين الدول ولا تقتصر على العلاقات السياسية فقط، فان إقامة علاقة دبلوماسية مع احدى الدول، وتبادل الزيارات الرسمية مع رؤساءها وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات معها فكل هذا ليس الا مظهرا واحدا من المظاهر العديدة التي تحتفل بها الحياة الدولية، ان تفجر الثورة التكنولوجية وتزايد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتطور وسائل النقل والاتصال والاعلام وتضخم دور الدولة في المجتمع. ان كل ذلك قد وسع حدود الميدان الخاص الذي تنشط فيه العلاقات الدولية. (مرعى، 2013، صفحة 13)

1. مفهوم الدبلوماسية:

تعتبر كلمة دبلوماسية ذات مدلول متعدد ومتنوع فهي يمكن ان تستخدم كمرادف للمفاوضة فأصلها مشتق من كلمة "دبلوم" اليونانية، ومعناه طوى أو طبق أو ثنى فهي كتاب او رسالة صادرة عن الملك وموقعة ومطوية الى طيتين بقصد حفظها. (شامي، 1990، صفحة 23)

وتطور هذا المفهوم مع الرومان، وأصبح يعني الصفائح المعدنية ذات الوجهين المطبقتين والمخيطتين بإتقان، والتي كانت تمنح لحاملها كرخصة مرور على طرق الإمبراطورية، أي الأشخاص المبعوثين المكلفين بمهام، أو الأشخاص الوافدين من الخارج كممثلين لملوكهم وأوامرهم ويمنحها الامبراطور أو من ينوب عنه، وقد تكون صادرة عن مجلس الشيوخ الروماني. (المجدوب، 2007، صفحة 85)

وقد تطور هذا المفهوم مع ولادة أول بعثة دبلوماسية دائمة، ومع تطور الدولة القومية، حيث بدأ ولأول مرة، يستخدم مصطلح "دبلوماسية" وصفة "دبلوماسي" في نهاية القرن الثامن عشر، وخاصة مع مؤتمر فيينا لعام 1815، الذي وسع هذا المفهوم ليشمل تسيير العلاقات السياسية ما بين الدول وادارتها وكل ما يتعلق بها.

2. تعريف الدبلوماسية:

ان للدبلوماسية تعاريف عدة، من الصعب حصرها وجمعها في تعريف واحد ولكن مهما تعددت التعاريف فان مضامينها تدور حول مقولة فن وعلم، على اعتبار أن الدبلوماسية يمكن أن تحدد كعلم أو فن، هي علم لأنها تقوم على أسس وقواعد وأصول وتتطلب الماما بكل الجوانب القانون الدولي، ومعرفة دقيقة بكل مراحل التاريخ الدبلوماسي،



واحاطة شاملة بكل أنواع المعاهدات الدولية، وهي فن لأنها تتطلب مواهب وطاقات وكفايات معينة لا تتوافر في كل انسان.

وسوف نستعرض بعض التعاريف التي أتى بها الفقهاء والتي تعكس بعض الفروقات في وجهات النظر: (شامي، 1990، صفحة 85).

- حسب أرنست ساتو (SATOW): "ان الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".
 - يقول شارل دي مارتينس: "DE MARTENS" الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول بمعنى أخص هي علم وفن المفاوضات".
 - يعرفها شارل كالفو: "CALVO" الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي، ونصوص المعاهدات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ، وهي علم العلاقات أو فن المفاوضات أو فن القيادة والتوجيه".
 - أما حسب أنتوكوليتز (1948) ANTOKOLETZ: "الدبلوماسية هي مجموعة المعرفة والفن اللازمين من أجل تسيير العلاقات الخارجية للدول بشكل صائب".
 - ويعرفها هارولد نيكلسون (1949): "الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين".
 - أما حسب مأمون الحموي: "ان الدبلوماسية هي ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية وهي علم وفن، هي علم لما تتطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريجها وموائيق معاهدتها من الوثائق الدولية، في الماضي ة الحاضر، وهي فن لأنها تركز على مواهب خاصة عمادها اللياقة والفراسة وقوة الملاحظة". (خلف، 1989، الصفحات 47-48)
- أمام هذه التعاريف نرى أن الأغلبية العظمى منها تشير الى أن الدبلوماسية هي علم وفن، وأنه لا قيمة للعلم في الممارسة الدبلوماسية ما لم يرافقه الفن والموهبة والابداع لدى الدبلوماسي.
- فالدبلوماسية هي إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، كما أنها طريقة تسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، كما أنها المهمة الملقة على عاتق الدبلوماسي.

II. الدبلوماسية الاقتصادية:

يعرفها "ألكسندر كاتب" بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل اقتصادية المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم أو على العكس يجذب الاستثمارات الأجنبية عللا أرض الوطن. (Kateb, 2010, p. 03)

يمكن القول أيضا أن الدبلوماسية الاقتصادية شكل من أشكال الدبلوماسية وتستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها.



وتعرف بأنها نشاط متعدد الأوجه ومن الصعب تحديد مفهومها بدقة، الا انه يمكن تعريفها بأنها مجموعة ممارسات تهدف الى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل. (bipul, 2011, p. 03)

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها الدبلوماسية المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية من خلال دبلوماسيين اقتصاديين يقومون برصد السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية وإبلاغ الدولة المرسل عنها بتقديم المشورة الى الحكومة التي ترسم السياسات الاقتصادية (Baranay, 2009, p. 01)

1. أهمية الدبلوماسية الاقتصادية: (مزياي، 2019، صفحة 197)

- رفع مستوى الأمن الاقتصادي باستخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة بين الدول بالتركيز على سياسات هيكلية واتفاقيات تجارية واستثمارات الثنائية.
- توفر المناخ السياسي المناسب لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال المفاوضات متعددة الأطراف
- التأثير في التجارة الدولية والإقليمية من أجل تحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف و مخاطر الصفقات عبر الحدود وذلك باستخدام النفوذ السياسي.

2. أهداف الدبلوماسية الاقتصادية: (عباه، 2009، صفحة 15)

- توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عملية التفاوض.
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف.
- العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين فب البلدين.
- الترويج عبر سلوكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقلة ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين.

III. تعريف التنمية الاقتصادية:

يشمل مجال التنمية الاقتصادية العمليات والسياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها هو مصطلح الذي يستخدمه الاقتصاديون والسياسيون وغيرهم بشكل متكرر في القرن العشرين ومع ذلك كان المفهوم مستخدما في الغرب لقرون عدة، ويمكن القول إن التنمية الاقتصادية يرتبط مفهومها بعلاقة مباشرة مع البيئة حيث يتفق معظم الأشخاص أن التنمية تتصل اتصالا وثيقا بالتطور الذي شهده النظام الرأسمالي وزوال الاقطاعية.

وفي إطار ذلك، ذكر مانسيل وويهن أن التنمية الاقتصادية كانت مفسرة منذ الحرب العالمية الثانية على أنها تشمل النمو الاقتصادي بمعنى حدوث زيادات في الناتج القومي للفرد، وتحقيق مستوى عيش مماثل لذلك الموجود في الدول الصناعية، يمكن أن تعتبر التنمية الاقتصادية نظرية ثابتة توثق حالة الاقتصاد في وقت معين.

ووفقا لشومبيتر (2003) يمكن أن تكون هذه التغيرات الطارئة على حالة التوازن في النظرية الاقتصادية مدفوعة بعوامل تدخل قادمة من الخارج. (النباتي، 2015، صفحة 10)



والواقع إن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهيم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة حتى يمكن تجنب الكساد والركود طويل الأمد وما لم يمكن معدل التنمية مرتفعاً فإن هذه الدول قد تعاني من زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (أسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود والبطالة على الأمد الطويل في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلباً ملحاً للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من تكريس التبعية و ترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات ومن ثم يجب على استراتيجيات التنمية السعي الى تحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية والثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات وهذا هو مقصد التنمية الاقتصادية. (النباتي، 2015، صفحة 99)

وتشير جاولت أن مفهوم التنمية الاقتصادية يحتوي ثلاث قيم رئيسية وهي:

- توفر مقومات الحياة وتتضمن توفير الحاجات الأساسية للإنسان (تعليم - مأكّل - مسكن) وكل ما يخرج الإنسان من دائرة الفقر والتخلف.
- احترام الانسان لذاته من خلال الاعتماد على نفسه لتلبية متطلبات الحياة.
- الحرية وفي هذا الصدد لا يمكن فهم قضية التنمية ما لم يكن هناك عدل ومساواة توفرهما الدولة للمواطنين بحيث يكون لديهم الإحساس بالقدرة على التعبير عن ذاتهم وآرائهم مع حقهم في الاختيار. (النباتي، 2015، صفحة 99/98)

1. أهمية التنمية الاقتصادية: (دودين، 2014، صفحة 163)

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- توفير فرص العمل للمواطنين.
- زيادة الدخل القومي.
- تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.

2. مؤشرات قياس التنمية: (وردية، 2021، صفحة 502)

من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي تحققت في دولة ما بالمقارنة بدولة أخرى:

* عدد السكان.

* متوسط دخل الفرد الحقيقي.

* متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية.

* مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم.



3. متطلبات التنمية الاقتصادية: (النباتي، 2015، صفحة 63)

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.
- توفير الأمن والاستقرار اللازمين.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

4. أهداف التنمية الاقتصادية:

تتمثل في زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الانسان وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة والتجارة وتلك الأهداف هي في الواقع الأمر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الأساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة. (عجمية، 1988، صفحة 64)

وهناك سياسات وإجراءات يتعين على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية حيث يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مواتية لأي نشاط اقتصادي هي نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصرها فيما يلي:

- ترشيد السياسات المالية والنقدية وإدارة الدين الخارجي وخدمته.
- تنمية الصادرات والتي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو.
- وضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة.
- توفير البنية التحتية من مواصلات واتصالات وطرق ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية القائمة.

تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: بعني عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخا قومي، سواء كانت تعتمد على النزعة فقط و البحث في انشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك ان الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار فهذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطر جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية فلذلك يجب على القانعين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في انقطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول و البحث في إحياء قطاع النزعة للوصول الى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي فكل هذا من أجل الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة (البياتي، 2008، صفحة 68)

5. التنمية الاقتصادية في الجزائر:

لتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية وما نتج من ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يمن قيم وعادات وسلوك واتجاهات الأنظمة لمقتضيات النمو الاقتصادي. (عمرو، 1972، صفحة 207)



بالإضافة الى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى، فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف الى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي الى وضع اجتماعي متقدم باعتبار أن علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن أن نتحدث عن التنمية الاقتصادية دون تغيير اجتماعي.

ان انتهاج الجزائر برامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها من خلال فترات متعددة بسبب حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية الجزائرية وذلك قصد مواصلة عملية التنمية التي تكون شبه متوقفة خلال فترة الإصلاح بالإضافة الى معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لهذه البرامج منها البطالة والفقر وغيرها. (علي، 2018، صفحة 240)

كذلك القضاء على العلل الاجتماعية المصاحبة للتخلف التي كانت دافعا للسياسات التي أفضت الى اضطرابات كل من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ان التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها أن تؤثر على عجلة تقدمها، حيث أن ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة (الزيري، 2006، صفحة 73)

بالإضافة الى تراجع الاستثمار وتدني كفاءته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي كان له الأثر على تراجع التنمية فيها بالإضافة الى إنفاق عوائد النفط دون عقلانية، وكما أن الجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية الثمانينات ففكرة من خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما زاد الطين بلة في عدم ترشيد القرارات السياسية ودون قراءة جيدة للحاضر والمستقبل وهو ما يؤدي الى عدم راشدة القرار السياسي. (الدوري، 1987، صفحة 58)

6. برنامج دعم إنعاش اقتصادي: (الرحمان، 2006، صفحة 238)

جاء هذا البرنامج ضمن الإصلاحات الاقتصادية المعقدة التي تهدف الى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل آلياته و ذلك عن طريق إعطاء للميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي و الخارجي و لتحقيق نمو اقتصادي تكون من خلاله تنمية اقتصادية و تحقيق التنمية المحلية في مختلف القطاعات و على جميع المستويات و رصد لهذا البرنامج ما يفوق 07 مليار دولار، حيث كان يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية لتعزيز المصلحة العامة و تحسين مستوى المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية .



الجدول 01: " نتائج برامج دعم إنعاش اقتصادي "

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	3331	3937	42066	4484	4827
النمو الاقتصادي %	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
% التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
نسبة الفائدة %	8.5	8.5	7	6	5.5
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.26	22.57	22.64	23.40	21.40
البطالة %	29.3	28.4	26	23.7	17.7
الفقر %	/	22.6	8.5	8	6.8
الأمية %	13.3	32.2	31.1	30	28.7

المصدر: تومي عبد الرحمان، واقع وفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 238.

من خلال الجدول نرى أن انخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق أمام عملية التنمية لتصبح حوالي 21.40 مليار سنة 2004 وكذا ارتفاع احتياطات الصرف لتصبح سنة 2004 حوالي 40 مليار دولار وهذا ما أدى بالميزان التجاري الى تحقيق فائض، وكما ان معدل البطالة عرف انخفاض محسوس قدر ب 12 % وأيضا معدل الفقر الذي عرف انخفاض قدر بين السنوات ب 16%.

كما تم في هذه الفترة تحقيق أهداف كثيرة من بينها:

-توسيع شبكة الطرقات لتصل الى 104000 كلم

- كما تم تحفيز الأسر على امتلاك جهاز الحاسوب أو كمبيوتر لكل أسرة.

- وفيما يخص الكهرباء تم تغطية 95% من التراب الوطني و 97 % من الأسر مرتبطة بشبكة الكهرباء.

وعلى هذا الأساس والرغم من الاهتمام الكبير التي أولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة من خلال البرامج لا تزال بعيدة عن تحقيق أهدافها فلهذا اعتمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع وبالخصوص التنمية المحلية.



الجدول 02: " معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي "

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1	3.5	2.7	1.7	-1.9
الهيدروكربونات	-2.4	-6.4	-4.9	-10.2	10.5
الصناعات	4.7	3.9	4	-3.5	5.3
BTPH بما في ذلك الخدمات والأشغال البترولية	4.6	5.2	3.8	-3.1	4.7
خدمات تجارية	3.7	3.2	3.1	-6.7	4.9
الخدمات غير السوقية	0.5	2.8	1.8	-0.1	1.5
الإنتاج المحلي الإجمالي	1.5	0.7	0.9	-6	3.8
الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	1.3	1.1	1	-5.1	3.4
الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات	2.1	2.9	2.7	-3.8	2.3
الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الزراعة	1.3	0.8	0.8	-6	4.3

المصدر: ONS الجهاز المركزي للإحصاء.

من خلال الجدول يمكن القول ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2017 شهد تدبدا وتحديات مختلفة وفقا للبيانات المتوفرة.

IV. علاقة الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية:

تختلف التنمية الاقتصادية بعض الشيء عن المجالات الاقتصادية الفعلية الأخرى للدبلوماسية في أنه بجانب الأنواع المعتادة للدبلوماسية المتعلقة بخلق النظام و الإصلاح فان الدبلوماسيين يجب أن يبدلوا وقتا و جهدا كبيرين لتحقيق المشاريع و المهام، فالدبلوماسيين والهيئة العاملة معهم عليهم أن يتناوبوا مجالا ضخما من احتياجات التطور الاقتصادي بدءا من تمويل التطور الى الاستقرار المالي و بناء القدرات لأجل القيادة و لأجل إدارة السياسة الاقتصادية الضخمة فالدبلوماسية الدولية التي تركز على الشؤون المتعلقة بالتطور تحدث في الهيئات الحكومية الإقليمية والدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

فقد أصبح العامل الاقتصادي يعد من أهم العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية وخاصة في ظل الظروف الدولية المعاصرة أخذت ظاهرة الاهتمام به بكل أبعاده التجارية والاستثمارية تزداد في ظل تزايد الاعتماد المتبادل والتجارة الحرة بين مختلف دول العالم، وأخذت الجوانب الاقتصادية المختلفة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية، مما دعا الدول الى مزيد من الاهتمام من أجل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية بكل أبعادها المختلفة. (الموسى، 2005، صفحة 216)

لم يعد خافيا ان استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعبئة الموارد الاقتصادية الداخلية والخارجية وجلب الاستثمارات وتشجيع السياحة قد أصبح نموذجا يستخدمه صانع القرار في معظم الدول النامية حيث يقع على قادة هذه الدول مسؤولية الاختيار بين بدائل القرارات في ظل موارد محدودة، ولا يكفي في بعض الأحيان لإشباع الأساسية للمواطنين.



ان ما تواجهه هذه الدول من ضغوطات خارجية يفرضها النظام الدولي ويمس باقتصاد الدولة ومن تم سياستها يدفع صانع القرار في هذه الدول الى البحث عن وسائل تساهم في السيطرة على الموارد الاقتصادية في الداخل والقدرة على تعبئة من الموارد الخارجية ومن هنا الاهتمام بتعبئة الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية يمكن ان يعتبر من أهم وظائف السياسة الخارجية في الدول النامية. (C.clapham, 1977, p. 16)

ان العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية تكاد تنطبق اليوم مع دبلوماسية الدول النامية التي يزداد فيها الارتباط بين اهداف وممارسات سياستها الخارجية وبين خدمة برامج التنمية الاقتصادية فيها، الامر أوجب على أجهزة العمل الخارجي منها ان تكون مسؤولة عن توفر الإمكانيات والنتائج نجاح هذه البرامج مما توفره لها من زيادة التبادل التجاري، جذب الاستثمارات، تشجيع الصادرات ونقل التكنولوجيا وتشجيع السياحة والترويج لها. ولا شك للعلاقة أبعاد متعددة بالنسبة للدول النامية وذلك بسبب ظهور قضايا باتت تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لها ومن هذه القضايا: الديون الخارجية ومشكلات الطاقة وأسعار المواد الأولية ومنها إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والشراكة الأورو متوسطية وإقامة التكتلات الاقتصادية.

حيث هذه القضايا أصبحت تحتل مكانة كبيرة بالاهتمامات الأجهزة الدبلوماسية للدول النامية والقائمين عليها وذلك بواسطة اشتراكهم في المؤتمرات، الاجتماعات والندوات التي تناقش هذه القضايا في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة. (شيلي، 1997، صفحة 17)

ومن المتوقع أن يكون لهذا التعدد في الاهتمامات ومجالات العمل التي تتضمنها الدبلوماسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية مسؤوليات ومهام جديدة ومتنوعة على الأجهزة الدبلوماسية، والدبلوماسي المعاصر بحاجة الى معرفة ودراية مستمرة بالتطورات في مجالات الاهتمامات الجديدة في دولته وفي دولة المعتمد لديها، بالإضافة الى ذلك فإن تحركات الدبلوماسي لم تعد تقتصر على المؤسسات التقليدية بل امتدت لتشمل مؤسسات ووكالات وشخصيات تتعلق بكل نشاطات الحياة.

1. علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالتنمية في الجزائر:

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لعدة أسباب من بينها:

- يساعد التفاهم الدولي والدبلوماسية الاقتصادية في توسيع قاعدة التجارة الخارجية للجزائر من خلال تعزيز التجارة الدولية، فيمكن للبلد الحصول على مصادر جديدة للإمدادات والتسويق لمنتجاتها وخدماتها.
- تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر وذلك عن طريق تحسين العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأخرى والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، يمكن تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز نقل التقنية والمعرفة الحديثة الى الجزائر، من خلال التعاون الدولي فيمكن للبلد الاستفادة من الخبرات والتقنيات الجديدة التي تعزز التنمية المتجددة، الزراعة، التكنولوجيا، وغيرها.



- تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية التواصل والتعاون الاقتصادي بين الجزائر والدول الأخرى بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص التوظيف وتحسين مستوى المعيشية للمواطنين.

الخاتمة:

ان المهام والمسؤوليات الجديدة التي أصبح على الدبلوماسي القيام بها دفعت الأجهزة الدبلوماسية الى المزيد من الاهتمام بتعميق الوعي لهذه المسؤوليات والارتباط العضوي بين أهداف السياسة الخارجية وذلك من خلال تنظيم الملتقيات الاقتصادية والتعرف على الأوضاع الاقتصادية للدولة وبفضل الاجتماعات والندوات التي تصاغ بشكل يخدم تطور العمل الدبلوماسي، و من خلال ابراز دور التنمية التي تقوم بتطوير الدول المتخلفة و إعطاء لكل إنسان حقوقه و الالتزام بواجبه وفق للقوانين المتبعة، فمن هنا تكون الدول النامية و من بينها الجزائر قد اتخذت بإتباع خطوات المنهج الديمقراطي في سبيل تحقيق استراتيجية تنمية في شتى المجالات سواء سياسية، ثقافية أو اقتصادية و المحافظة على الأجيال اللاحقة من التنمية و من هنا يمكن القول أنها اتخذت استراتيجية الدول المتقدمة.

النتائج:

- تشكل التنمية الاقتصادية ملحا للدول النامية من أجل القضاء على الأمية والفقر فتسعى كل دولة لتحقيقها وذلك وفقا لمخطط تنموي معين.

- للدبلوماسية الاقتصادية دورا في التنمية الاقتصادية لا يمكن قياس أثره كميا أو من خلال مؤشرات محددة لكن يمكن الاستدلال عليه من خلال حالات دولية أخرى.

- تشكل الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية فتتم من خلال السعي لجذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال، أو من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات اقتصادية تؤدي الى دخول أي دولة في تكتل اقتصادي أو منطقة تجارة حرة.

التوصيات:

- يجب على الجزائر أن تتعامل مع اعتمادها الشديد على النفط والغاز الطبيعي عن طريق تعزيز التنوع الاقتصادي، يمكن ذلك من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والتكنولوجيا.

- ينبغي على الجزائر تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل وتطوير مهارات العمالة الوطنية كما يجب تحسين توفير التعليم العالي وتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات لتنمية المهارات التكنولوجية والابتكار.

- ينبغي على الجزائر أن تعزز المشاركة الخاصة في الاقتصاد من خلال تعزيز بيئة الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمار وخفض القيود والبيروقراطية كما يمكن للشركات الخاصة أن تلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

- ينبغي على الجزائر تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة والمنطقة بشكل عام، يمكن ذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية وتشجيع الاستثمارات المشتركة وتبادل التكنولوجيا والخبرات.



قائمة المراجع:

- أحمد مرعى. (2013). آثار قطع العلاقات الدبلوماسية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- أحمد يوسف دودين. (2014). أساسيات التنمية الإدارية و الاقتصادية في الوطن العربي (نظريا و تطبيقيا) (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع.
- أسامة عينوش. (2021). الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية، قراءة مقومات تفعيل دبلوماسية الجزائر الاقتصادية في إفريقيا. مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية و السياسية (07).
- اسماعيل الزيري. (2006). آفاق التنمية في الوطن العربي (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر.
- السيد أمين شبلي. (1997). في الدبلوماسية المعاصرة (الإصدار الطبعة الثانية). القاهرة: عالم الكتب.
- أمال خالي. (2018). دروس التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي دراسة مقارنة المشروع الإطار لتسريع و توسيع التنمية الاقتصادية في أندونيسيا. مجلة العلوم القانونية و السياسة، 17(9)، الصفحات 837-846.
- أميو وردية. (2021). التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع و رهانات المستقبل. مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 6(3)، صفحة 502.
- تومي عبد الرحمان. (2006). واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، 238. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
- جوادي نور الدين. (2021). نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية لبلققتصادية في الاستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24(02)، الصفحات 343-359.
- زيتوني هوارية، مكيد علي. (2018). التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية. مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، 9(2)، صفحة 240.
- سعيد محمد أبو عباه. (2009). الدبلوماسية تاريخها و مؤسساتها (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الشيماء للنشر و التوزيع.
- سهيلة فريد النباتي. (2015). التنمية الاقتصادية دراسات و مفهوم شامل (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الراجة للنشر و التوزيع.
- صلاح الدين أحمد. (2015). أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية سوريا أنموذجا. دمشق: جامعة دمشق.
- عبد السلام مخلوفي ، أسماء عياط. (2018). الذكاء كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية والادارية، 5(2)، صفحة 139.



- عبد الفتاح علي الراشد و محمد خليل موسى. (2005). أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- علي الشامي. (1990). الدبلوماسية، نشأتها و تطورها و قواعدها و نظام الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية. بيروت: دار العلم و للملايين.
- عباط أسماء، مخلوفي عبد السلام. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي. مجلة البشائر الاقتصادية، 15(1)، صفحة 413.
- فارس رشيد البياتي. (2008). التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. أطروحة دكتوراه، 68. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية الادارة و الاقتصاد.
- فيروز مزياني. (2019). الدبلوماسي الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية. المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، 08(15)، صفحة 197.
- محمد أحمد الدوري. (1987). التخلف الاقتصادي (الإصدار الطبعة الثانية). الإسكندرية ، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- محمد الدين عمرو. (1972). التنمية و التخطيط الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- محمد المجذوب. (2007). القانون العام. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد عبد العزيز عجيمة. (1988). التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية. أطروحة دكتوراه، 64. جامعة دمشق: كلية الاقتصاد و التجارة.
- محمود خلف. (1989). الدبلوماسية النظرية و الممارسة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- يحيى مريم. (2018). الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية. مجلة الحقوق و العلوم السياسية، 11(3)، صفحة 99.
- Baranay, P. (2009). modern economic diplomacy. *publications of diplomatie economic club actual problems of economics*, p. 1.
- Bipul, R. K. (2011). *introduction the role of embassies economic diplomacy india's experience*, p03.
- Clapham, C. (1977). *conclusion, comparative foreign policy and development states in c.clapham w.walisa(ed) foreign marking in developing states*. westmed saxon house, p16.
- Kateb, A. (2010). *la diplomatie économique des nouvelles puissance*, p03.
- S.J.V Moons & Remco de boer. (2014). *economie diplomacy, product characteristics and the level of development*. netherlands: international institute of social of erasmus university.